

مرسوم سلطاني
رقم ٨٣/٣
بقانون تنظيم الجنسية العمانية

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلى القانون رقم ٧٢/١ الخاص بالجنسية العمانية وتعديلاته .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ : يعتبر عمانيا بحكم القانون :

- ١ - من ولد في عمان او خارجها من أب عماني .
- ٢ - من ولد في عمان او خارجها من أم عمانية وكان مجهول الأب اذا لم تثبت بنوته لأب شرعا او كان أبوه فاقد الجنسية .
- ٣ - من ولد في عمان من والدين مجهولين .
- ٤ - من ولد في عمان وجعل منها اقامته العادية وكان أبوه قد ولد فيها على أن يكون الأب وقت ولادة الابن فاقد الجنسية واستمر كذلك .
- ٥ - الولد غير الشرعي القاصر الذي ثبتت بنوته وكان أول من يثبت بنوته له من والديه عمانيا أو اذا كان ثبوت البنوة لوالديه معا ونتاجا عن عقد أو حكم واحد وكان الأب عمانيا .

مادة ٢ : يجوز للأجنبي طلب التجنس بالجنسية العمانية اذا توافرت فيه الشروط التالية :

- ١ - أن يكون بالغا سن الرشد ملما باللغة العربية كتابة وقراءة .
- ٢ - أن يسبق طلبه اقامته في السلطنة اقامة شرعية متواصلة لمدة لا تقل عن خمسة عشر عاما ميلاديا أو سبعة أعوام ميلادية اذا كان متزوجا بعمانية ولا يحول دون اعتبار اقامته متواصلة غيابه عن البلاد فترات مؤقتة لأعماله الخاصة شريطة الا تزيد مدة غيابه خلال العام على الشهرين .
- ٣ - أن يكون حسن السيرة سليم البنية خاليا من العاهات لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

٤ - أن يكون لديه وسيلة مشروعة للرزق تدر عليه ما يكفي لسد حاجته وحاجة من يعولهم .

٥ - أن يتقدم بطلب الجنسية على النموذج المعد لذلك في وزارة الداخلية يقر فيه برغبته في التنازل عن جنسيته الأصلية وأن قانون بلده يجيز له ذلك وفي حالة قبول الطلب يتعين على الطالب أن يقسم أمام القضاء في الولاية أو المحافظة التي يقيم بها اليمين الآتية .

« أقسم بالله العظيم أن أكون مواليا لسلطنة عمان وأن أحترم قوانينها وعاداتها وتقاليدها وأن أكون مواطناً صالحاً والله على ما أقول شهيد . » .

مادة ٣ : يجوز استثناء وبمقتضى مرسوم سلطاني خاص منح الجنسية العمانية لأجنبي وذلك دون التقيد بشروط التجنس المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون .

مادة ٤ : يجوز للمرأة الأجنبية زوجة الأجنبي الذي اكتسب الجنسية العمانية ، والتي انقضت على زوجها منه سنتان على الأقل ، كما يجوز لأولاده الراشدين طلب الجنسية العمانية وتعفى الزوجة من شروط التجنس المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون ، أما الأولاد الراشدين فتسرى في شأنهم كافة شروط المادة الثانية المشار إليها . ويكتسب الأولاد القصر الجنسية العمانية تبعاً لأبيهم على أنه يجوز لهم في خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد طلب التخلي عن الجنسية العمانية .

مادة ٥ : يجوز للمرأة الأجنبية التي تتزوج من عماني ، وشريطة أن ينقضي على زوجها منه سنتان على الأقل ، طلب الحصول على الجنسية العمانية دون التقيد بشروط التجنس الواردة في المادة الثانية من هذا القانون .

مادة ٦ : يصدر بمنح الجنسية في جميع الحالات المتقدمة مرسوم سلطاني وبصورة فردية . ويجوز رفض طلب التجنس حتى في أحوال المستثناءة من شروط المادة الثانية من هذا القانون دون ابداء أسباب .

مادة ٧ : يحق للأجنبي الذي اكتسب الجنسية العمانية طبقاً للأحكام السابقة ممارسة الحقوق المدنية طبقاً لقوانين السلطنة من تاريخ نشر المرسوم السلطاني الصادر بمنحه الجنسية في الجريدة الرسمية ما لم ينص المرسوم المذكور على خلاف ذلك .

مادة ٨ : يحظر الجمع بين الجنسية العمانية وأية جنسية أخرى الا بمقتضى مرسوم سلطاني يرخص في ذلك . كما يحظر على العماني التنازل عن جنسيته العمانية لاكتساب جنسية أجنبية الا اذا رخص له في ذلك بمقتضى مرسوم سلطاني وبعد التأكد من وفائه بجميع واجباته والتزاماته تجاه السلطنة .

مادة ٩ : يفقد العماني جنسيته العمانية بحكم القانون اذا اكتسب جنسية أجنبية بالخلاف لأحكام هذا القانون ، كما يفقدها أولاده القصر تبعاً له ويكتسبون جنسية والدهم

إذا كان قانون تلك الجنسية يمنحهم اياها .. على أنه يجوز لأولاده المذكورين طلب استرداد الجنسية العمانية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد إذا كانت اقامتهم العادية في عمان أو كانوا قد عادوا اليها وأقروا كتابة برغبتهم في الاستقرار فيها وتوافرت لهم شروط الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من هذا القانون .

مادة ١٠ : مع عدم الاخلال بحكم المادتين السابقتين يجوز للجنة المنازعات المشار اليها في المادة (١٥) من هذا القانون أن ترفع لجلالة السلطان توصياتها عن الحالات التي يجوز فيها الجمع بين الجنسية العمانية وجنسية أخرى ويعمل بهذه التوصيات فور اعتمادها بالتوقيع من جلالة السلطان .

مادة ١١ : المرأة العمانية التي تتزوج من أجنبي تحتفظ بجنسيتها العمانية الا اذا قدمت طلباً لوزير الداخلية بالتنازل عنها لاكتساب جنسية زوجها وكان قانون زوجها يسمح بمنحها جنسيته ، وعلى أن يرخص لها في ذلك طبقاً لنص المادة الثامنة من هذا القانون . ويجوز لها في حالة انتهاء الزوجية لأي سبب كان طلب استرداد جنسيتها العمانية اذا قدمت بذلك طلباً لوزير الداخلية وكانت اقامتها العادية في عمان أو كانت قد عادت اليها وأقرت برغبتها في الاستقرار فيها .

مادة ١٢ : يصدر بررد الجنسية العمانية لطالبيها في الحالات المشار اليها في المادتين (٩) و(١١) مرسوم سلطاني .

مادة ١٣ : يجرى من الجنسية العمانية بمرسوم سلطاني :

١ - كل من يثبت أنه حصل على الجنسية العمانية بناء على بيان كاذب أو بطريق الغش والتزوير ، كما يجرى منها كل من اكتسبها تبعاً له .

٢ - كل من يثبت أنه يعتقد مبادئ أو عقائد لا دينية أو ينتمي الى جماعة أو حزب أو تنظيم يعتقد تلك المبادئ أو العقائد .

٣ - كل من يثبت أنه يعمل لحساب دولة أجنبية بأية صفة كانت سواء كان عمله داخل عمان أو خارجها ولم يلب طلب الحكومة العمانية بترك هذا العمل خلال الأجل المحدد له .

٤ - كل من يثبت أنه يعمل لصالح دولة معادية أو ضد مصلحة عمان .

٥ - كل من حصل على الجنسية العمانية بطريق التجنس ويحكم عليه في احدى الجرائم الواقعة على أمن السلطنة أو يثبت أنه ينتمي الى جماعة أو حزب أو تنظيم قام بالتآمر أو الاعتداء على أمن السلطنة .

مادة ١٤ : يجوز بناء على تنسيب وزير الداخلية رد الجنسية العمانية لمن جرد منها اذا زالت أسباب التجريد ويصدر بالرد مرسوم سلطاني .

مادة ١٥ : تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بالجنسية وفرض العقوبات المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا المرسوم لجنة تشكل من وزير الداخلية رئيساً وعضوية كل من رئيس مكتب القصر ومفتش عام الشرطة والجمارك ومندوب عن وزارة شؤون الديوان السلطاني بدرجة وكيل وزارة على الأقل واثنين من قضاة السلطنة يختارهم رئيس اللجنة .

مادة ١٦ : مع عدم المساس بالعقوبات الواردة في قانون الجزاء العماني يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز السنة أو بغرامة لا تزيد على ألف ريال عماني أو بالعقوبتين معاً كل من يدلي أمام السلطات المختصة بمعلومات كاذبة أو يقدم وثائق غير صحيحة بقصد اكتساب الجنسية العمانية لنفسه أو لغيره .

مادة ١٧ : في تطبيق هذا القانون تشتمل كلمات أجنبي وعماني الذكر والأنثى على حد سواء الا اذا نص على خلاف ذلك . ويعتبر سن الرشد في شؤون الجنسية تمام الثامنة عشرة ميلاً .

مادة ١٨ : يلغى القانون رقم ٧٢/١ الخاص بالجنسية العمانية وتعديلاته المشار اليه ، كما يلغى أي نص يخالف أحكام هذا القانون أو يتعارض معه .

مادة ١٩ : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٠٣ هـ
الموافق ١٢ يناير سنة ١٩٨٣ م

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٢٥٦) . الصادرة في ١٥/١/١٩٨٣ .